الوساطة الصحفية في جريدة الشروق اليومي

–رئيس التحرير بين حراسة البوابة و ممارسات الوساطة –

غوثي عطاله طالب دكتوراه بشعبة علوم الإعلام والاتصال جامعة مستغانم

د.بوعمامة العربي أستاذ بشعبة علوم الإعلام والاتصال جامعة مستغانم

مقدمة (الإشكالية):

نقصد بالوساطة الصحفية من خلال هذه الدراسة الدور الذي يقوم من خلاله رئيس التحرير على وجه الخصوص باستقبال ومعالجة وبحث الانتقادات والشكاوى التي ترد إليه من قبل المواطنين، والشخصيات المعنوية والقراء بشكل عام بشأن العمل الصحفي والتي تساهم في إبراز مكامن الخطأ و حالات التعدي على أخلاقيات المهنة الصحفية التي يمكن أن يرتكبها الصحفيون عن قصد أو عن غير قصد أثناء قيامهم بعملهم اليومي المتمثل في التقصي عن الأخبار وتحريرها، وإن كان من الواضح أن رئيس التحرير يمثل حلقة أساسية في مجال حراسة البوابة الصحفية فإن علاقته بمسألة الإشراف على الوساطة تطرح تساؤلات حولها.

السؤال الأول: هل يقوم رئيس التحرير بدور الوسيط الصحفي فعلا؟ والسؤال الثاني: هل يستطيع رئيس التحرير فعليا القيام بهذا الدور؟ وهناك اختلاف.

للإجابة عن السؤال الأول قمنا بتحقيق استطلاعي شمل إجراء مقابلات في أربع جرائد جزائرية بمدينة وهران هي: الوصل (مع مدير النشر)، الجمهورية(مع صحفي واب)،صوت الغرب (مع رئيس التحرير)، Le Quotidien d'Oran (مع صحفي محرر) حيث طرحنا مجموعة من الأسئلة حول مصير الشكاوى والانتقادات التي ترد إلى المؤسسة؟ من المسؤول عن حل النزاعات بين الصحفي والمشتكي في الحالات التي لا تصل فيها المشاكل إلى القضاء؟.. وغيرها فكانت النتيجة أن رئيس التحرير من موقعه كمراقب لجودة العمل الصحفي والتزامه بأخلاقيات المهنة، ومن منطلق أنه المسؤول الأول عما يُنشر في الجريدة فإنه عادة ما يجد نفسه مطالبا بحل النزاع بين الصحفي والقارئ وهذا اعتبارا لطبيعة وظيفته ومكانته داخل المؤسسة الصحفية حيث يعتبره الصحفيون "ضامنا لاحترام أخلاقيات المهنة " ومن هنا تبلورت الإشكالية المتعلقة بالسؤال الثاني: إلى أي مدى يمكن اعتبار أن رئيس التحرير قادراً على القيام بدور الوسيط الصحفي؟ علما أن الأخير يمثل في الغرب وظيفة لها منصب مستقل مثلما هو الحال في صحيفة Le Monde الفرنسية على سبيل المثال، ثم هل سيكون تحكيمه منصفاً وهو يتحمل مسؤولية المقال إلى جانب الصحفي؟ هل يمكن أن يحدث تداخل بين وظيفة رئاسة التحرير وأدوار الوساطة؟ أم أن عملية الوساطة يمكن أن تقدم تفكيرا جديدا في السياسة التحريرية انطلاقا من تعقيبات القراء؟ إن هذه الأسئلة تجعلنا نعتقد أن الاستفادة من نظرية حارس البوابة عند مناقشة دور رئيس التحرير كوسيط إعلامي بين الجمهور والصحفيين ممكنة إذا ما تمعنا في الأدوار التي يؤديها داخل المؤسسة الصحفية إذ يعتبر من جهة المسؤول عن تطبيق السياسة التحريرية التي يرسم معالمها المالكون ويراعي الرقابة الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على المحتوى الصحفي المنتج إذ يسوق للبعد الأخلاقي الذي لابد أن تراعيه المؤسسة الصحفية لتحظى بالمصداقية والشفافية ويكون ذلك من خلال التفاعل مع الجمهور والاستفادة من ملاحظاته وانتقاداته والتعامل مع شكاواه.

ويعود اختيارنا لمؤسسة "الشروق اليومي" لإجراء الدراسة نظرا لسمعتها فهي من بين العناوين الصحفية المعروفة والرائدة في مجال الصحافة المكتوبة الناطقة باللغة العربية حيث يتجاوز سحبها 300.000 نسخة يوميا كما أنها كانت من أبرز الصحف التي كثر الحديث حول تغطيتها للأحداث خاصة مع ما عرف بأزمة مصر والجزائر عقب تأهل المنتخب الوطني الجزائري على نظيره المصري في أم درمان السودانية سنة 2009 وقد جعلها ذلك محل جدل حول تغطيتها الصحفية وبالتالي فهي لها تجربة في التعامل

مع الانتقادات والشكاوى حول معالجتها للأحداث وهو ما يكون مفيدا بالنسبة لدراستنا، وبالعودة إلى الإشكالية فإن السؤال المحوري الذي نحاول الإجابة عنه هو:

هل يمكن لرئيس التحرير الذي يقوم بمهمة حراسة البوابة أن يقوم بدور الوسيط الصحفي في مؤسسة "الشروق اليومي" ؟

المنهج: دراسة الحالة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة حيث يزود هذا المنهج الباحث ببيانات كمية وكيفية عن عوامل متعددة تتعلق بفرد أو أسرة أو مؤسسة وإذا كان موضوع البحث منصبا على المؤسسات الاجتماعية مثل دراستنا فإن الأفراد يتحولون إلى مجرد أجزاء أو مواقف أو عوامل داخلة في تكوين الحالة

وبالنسبة لدراستنا فإن الهدف هو وصف الطريقة التي تمارس من خلالها الوساطة الصحفية داخل مؤسسة "الشروق اليومي" وذلك من خلال إجراء مقابلات مع الصحفيين ومقابلة مع رئيس التحرير باعتبار أنه من يقوم بهذا الدور

التقنية: المقابلة:

لقد اخترنا لجمع البيانات تقنية المقابلة حيث قمنا ببناء دليلين أحدهما موجه لصحفيي جريدة "الشروق اليومي" و الآخر موجه لرئيس تحريرها حيث ستسمح المقارنة بين الإجابات من التوصل إلى أهداف الدراسة المتعلقة بمعرفة مدى أهلية رئيس التحرير لأداء أدوار الوساطة، وقد لجأنا إلى التسجيل الصوتي للمقابلات لتحري النقل الدقيق للمعلومات خاصة وأن الموضوع يحمل جانبا شخصيا وتقييميا لمهام رئيس التحرير والعلاقات التي تجمعه بالصحفيين وقد تناولت المقابلة محاور تتعلق بانحياز رئيس التحرير إلى أطراف الوساطة (المشتكي أو الصحفي) ، تحكيم رئيس التحرير للسياسة التحريرية أو أخلاقيات المهنة لدى ممارسته لدور الوسيط، تأثير الرقابة الاجتماعية للجمهور في النقاش حول السياسة التحريرية، هامش الحرية الذي يتمتع به رئيس التحرير في نقد السياسة التحريرية، بالإضافة إلى محور خاص نحاول من خلاله التعرف على الظروف المساعدة وغير المساعدة لاستحداث وظيفة الوسيط الصحفي في مؤسسة "الشروق اليومي"

العينة:

يشرف على متابعة العمل الصحفي في مؤسسة "الشروق اليومي" رئيسا تحرير هما جمال لعلامي وسميرة بلعمري ولم نلاحظ سببا يجعلنا نختار رئيس تحرير دون الآخر غير الإكراه المرتبط بحضوره أحدهما أثناء فترة إجراء الدراسة وقد صادف وجودنا في مؤسسة "الشروق اليومي" وجود الصحفي جمال لعلامي* الذي أجابنا بصفته رئيس التحرير وبالنسبة للصحفيين فقد اخترنا مقابلة عشرة(10) صحفيين من أصل 40 يعملون بالمقر المركزي أي ما يمثل نسبة 25% وكان الاختيار على أساس مدى اهتمامهم بالموضوع وقابليتهم للإجابة عن الأسئلة التي تتضمنها محاور الدراسة وعموما فقد لجأنا إلى المعاينة غير الاحتمالية كون نوعية الدراسة كيفية لا تسعى نحو التعميم الإحصائي ويكون من هنا اختيارنا لرئيس التحرير يدخل في سياق المعاينة القصدية وأكثر دقة اختيار عينة منوالية حيث يعكس رئيس التحرير هنا الحالة النموذجية (Typical) التي تدخل في سياق هذا النوع من المعاينات[2] أما الصحفيون فيمثلون إجراء المعاينة العرضية حيث تم اعتماد الحالات على التوالي إلى حد استكمال وحدات التحليل الذي يشير إليه حجم العينة المطلوب والمحدد مسبقا

مجال الدراسة:

أجريت المقابلات في مقر مؤسسة "الشروق اليومي" المركزي بدار الصحافة القبة بالجزائر العاصمة من 23 فيفري إلى 2 مارس 2016

أولا:مدخل مفاهيمي:

1-الوسيط الصحفي:

يتولى الأمبودسمان أو الوسيط الصحفي مهمة الإجابة على شكاوى الجمهور ويضمن وصولها ومصداقية معالجتها للوصول إلى تسوية ودية للنزاعات، ويقوم بتقييم عمل الصحفيين وتحسيسهم بشأن المسائل الأخلاقية والقانونية[4]

2-حارس البوابة:

إن تعبير حارس البوابة أو ما يعرف باللغة الانجليزية ب Gatekeeper كلمة استعملها كورت لوين Kurt LEWIN يشير فيها إلى الحلقة البشرية التي تملك إمكانية فتح وغلق الأبواب في التعامل مع الأخبار القادمة ويتمحور مبدأ هذا الطرح حول أن الحدث موضوع التغطية الإعلامية يمر بمعالجة انتقائية يقوم بها القائمون بالإرسال وفق مكانتهم ضمن السلم الهرمي للمؤسسة الإعلامية من صحفي، رئيس تحرير، ناشر، مخرج، فني ...وغيرهم ويتحدد تبعا لهذا شكل المضمون الإعلامي الذي يقدم إلى الجمهور.

3-الوساطة والعلاقات العامة:

إن العلاقات العامة تعكس فلسفة المؤسسة وتصورها للعمل إداريًا وهو ما يجعلها نشاط يتموقع أقرب إلى المؤسسة منه إلى الجمهور وهو أمر مختلف عن ممارسة الوساطة التي ترتكز على مبادئ من أهمها عدم الانحياز والحياد، حيث يتعلق المبدأ الأول بعدم وجود مصلحة بين الوسيط وأطراف النزاع وأنه يحاول أن يكون مستقلا عن أية أفكار مسبقة، أما الثاني يتعلق بردة فعله التي لا يحب أن تظهر رأيه أو موقفه الشخصي.[6] ويعرف ايف آنياس Yves AGNÈS الوساطة بأنها:" سيرورة اتصالية أخلاقية تستند إلى مسؤولية واستقلالية المشاركين حيث يقوم طرف ثالث (tiers) محايد لا يملك سلطة اتخاذ القرار أو إبداء الملاحظة إلا في سياق السلطة التي يعترف له بها أطراف الوساطة (médieurs) ومن خلال إجراء مقابلات سرية ب:تحفيز إنشاء أو إعادة إنشاء الرابط الاجتماعي، الوقاية أو حل الوضعية محل النزاع"[7]

وبالنسبة للوساطة الصحفية فإن الوسطاء يكونون دائما صحفيين محنكين قد تقلّدوا مناصب في مؤسساتهم الإعلامية، وفي الغالب مناصب راقية، ويكونون أيضا من الذين شغلوا عدة وظائف بالمؤسسة حيث يعتمدون على مسيرتهم النموذجية في الغالب لتبرير سلطتهم، نيل احترامهم ومصداقيتهم لدى هيئة التحرير[8].

ثانيا: ممارسة الوساطة في مؤسسة الشروق اليومي:

1-رئيس التحرير بين القارئ و الصحفي:

تذكر أغلب إجابات الصحفيين أن رئيس التحرير يكون في أحيان كثيرة منحازا إلى الجمهور والقراء ومن يقدم الانتقاد أو الشكوى بشكل عام حيث يقول المبحوث رقم 06:"يعتبر رئيس التحرير آراء الجمهور أهم، الجمهور هو الملك، وفي حالة التوضيح يأخذه بعين الاعتبار ويوجه الصحفي" وفي هذا السياق يقول المبحوث رقم 08: "أغلب الأحيان يميل أكثر للقراء ليحافظ على القراء والمواطنين بصفة عامة على حساب الصحفي" ويقول المبحوث رقم 05: "...بعض الأحيان تكون الشكوى من طرف جهات رسمية، وإذا وقع الصحفي في خطأ كبير مع جهة مسؤولة كبيرة ووجه لها انتقادات غير مؤسسة ربما يكون فيه إنذار أو شيء آخر" من خلال الإجابات فإن رئيس التحرير يقوم بدور المدافع عن القراء عندما يتعلق الأمر بالوساطة بين المواطن والصحفي ويعمل على توجيه الأخير أما في حالة الشكوى من طرف جهة رسمية فإن رئيس التحرير قد لا يكتفي بالتوجيه بل يسلط عقوبات على الصحفي منها الإنذار ومنه فإن الهدف الأساسي من الوساطة هنا يتعلق بالمحافظة على مصلحة المؤسسة من خلال المحافظة على سمعة المؤسسة وصورتها بالنسبة للقارئ والمواطن وتفادي التبعات التي يُمكن أن تلحق الضرر بالمؤسسة في حالة المواجهة القضائية مع جهات رسمية أو نافذة

ويرى بعض المبحوثين أن رئيس التحرير ينحاز إلى الصحفي حيث يقول المبحوث رقم04: "في حال وجود أخطاء وفي حال عدم وجود أخطاء ينصح الصحفي بعدم الاكتراث فرئيس التحرير يُحاول معالجة الموضوع بحيث يُحافظ على سمعة الصحفي" ويقول المبحوث رقم 09 : "الانحياز أكيد للصحفي لأنه تكون هناك مقابلة على عكس المواطن الذي يكون بعيدا وقد لا يعيد الاتصال"

من خلال هاتين الإجابتين يتضح أن نمط الاتصال يؤثر على سيرورة الوساطة فمن خلال الاتصال المواجهي والمقابلة يكون الصحفي أثر قدرة على إقناع رئيس التحرير بوجهة نظره وهو ما لا ينفي أن اقتناعه يكون أسهل أيضا، كما نلمس أيضا أن الخطاب الموجه للصحفي من قبل الوسيط يهدف إلى تحرير الصحفي من فكرة أنه يمثل الحلقة الأضعف في دائرة الوساطة ما يُحدث نوعا من التوازن أثناء سيرورة الوساطة ويحافظ على العلاقة بين أطرافها.

وإذا حاولنا الربط بين هذه الإجابات وتلك التي سبقتها فإننا نصل إلى تحليل مفاده أن رئيس التحرير يحدث نوعا من التوازن بين مطالب الجهة الشاكية مواطنا كان أم هيئة رسمية وبين الصحفي حفاظا على مصلحة المؤسسة إذ يحاول الاستجابة لمطالب المشتكين حفاظا على صورة المؤسسة وتجنبا لمتابعات إدارية ويحاول من خلال خطاب محدد الحفاظ على مردودية الصحفي الذي يمثل مصدر إنتاج المعلومة بالنسبة للمؤسسة.

وبالنسبة لتحليلنا لما سبق فإننا نلمس أن دور رئيس التحرير لا يرتبط بأهداف الوساطة لأنها تتعلق بتقييم المستوى المهني للصحفي وشرح طبيعة العملية الإعلامية للجمهور ولكن دوره يتعلق أكثر بممارسات العلاقات العامة التي تهدف إلى تحسين صورة المؤسسة من جهة والحفاظ على العلاقة مع الجمهور الداخلي للمؤسسة ومردودية الصحفيين من جهة أخرى وهنا فإن الوساطة تدخل ضمن إستراتيجية عامة للمؤسسة للمحافظة على مصداقيتها ويقدم فريديريك بيال مثالا عل ذلك حيث يقول أنه وفي سنة 1913 عَيَّنَ جوزيف بوليتزر أول أمبوسمان شمال أمريكي بصحيفة نيويورك وورلد New York World في وقت كانت الأخيرة مترددة بشأن خطها الافتتاحي وسياستها التحريرية، حيث وجد مديرها بوليتزر في الوسيط وسيلة تجعل القراء يصدقون ما ينشر من هنا فإن الوساطة الصحفية في مؤسسات الإعلام تساهم في إعادة النظر في السياسات التحريرية للصحف ولكنها قد تستخدم أيضا لتبرير سياستها التحريرية وكواجهة تعبر عن شفافية المؤسسة ومصداقيتها، وهو ما يطرح تساؤلات حول حضور البعد الأخلاقي في شخصية الوسيط، وعندما يكون رئيس التحرير مشرفا على عملية الوساطة مثلما هو الحال بالنسبة لدراستنا فإن الإجابة عن هذا السؤال لابد أن تأخذ بعين الاعتبار كما يشير إلى ذلك الدكتور عبد الرحمن عزي وجود عنصرين متناقضين تنفرد بهما وسائل الإعلام:

أ- وجود سياسة إخبارية غير معلنة وغير مباشرة يحددها المالك ويسهر على تنفيذها المحررون

ب- وجود مواثيق أخلاقيات المهنة يقدرها الصحفيون بصفة عالية

ومن هنا هل يحتكم رئيس التحرير "الشروق اليومي" إلى السياسة التحريرية أم إلى أخلاقيات المهنة الصحفية عند أدائه لدور الوسيط؟

2-رئيس التحرير بين السياسة التحريرية والأخلاقيات:

تذهب معظم الإجابات إلى اعتبار ان السياسة التحريرية متحكمة في سيرورة الوساطة أثناء معالجة الشكاوى بشأن المادة الصحفية حيث يقول المبحوث رقم04: "يتحتم العودة إلى السياسة التحريرية فجريدة لها مقروئية وانتهجت سياسة معينة ونجحت فيها فهي لن تتخلى عنها لأجل قانون صغير يمكن تجاهله" ويقول المبحوث رقم07: "السياسة التحريرية هي التي تكون المتحكم الأول حسب وجهة نظري وعموما أخلاقيات المهنة لا تتنافى مع السياسة التحريرية في مؤسستنا عكس صحف أخرى يمكن أن تنتقد شخصا ما فقط لأنها ضد توجهه"ويقول المبحوث رقم09: "حقيقة ليس في الشروق فقط بل في الإعلام ككل أرى أن الأمر

يتعلق بالسياسة التحريرية أكثر وأعتقد أن هذا التوجه ناتج عن طبيعة تسيير النظام في الجزائر حيث أن السياسة تلعب دور فهي تفرض على مالك المؤسسة أن يتبع سياسته ربما خوفا من الخسارة أو من العقوبات أو خدمة لأشخاص معينين ويكون ذلك على حساب أخلاقيات المهنة "

من خلال إجابات الصحفيين فإن رئيس التحرير يأخذ بعين الاعتبار السياسة التحريرية لصحيفة "الشروق اليومي" أثناء معالجته للشكاوى التي ترد بشأن المواضيع الصحفية حيث يؤثر التزامه بالسياسة التحريرية على الملاحظات والقرارات التي يتخذها كطرف وسيط بين الصحفي والمشتكي، فنجاح المؤسسة هو نجاح سياستها التحريرية ومن هنا فإن ضرورة المحافظة عليها تفرض بعض التجاوزات القانونية خاصة إذا كانت السياسة التحريرية لا تتعارض مع طبيعة تسيير النظام في الجزائر حيث أن مالك المؤسسة الصحفية يحدد معالم السياسة التحريرية تبعا لتصوراته حول طبيعة النظام الإعلامي وعلاقته بالجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية في سياق نظام الحكم، ويقول المبحوث رقم08: "أحيانا يضطر إلى التنازل بعض الشيء عن السياسة التحريرية للجريدة لكي يخضع لأخلاقيات المهنة الصحفية لأنه في حال تجاوزها سيترتب عليها عقوبات وإجراءات في حق المؤسسة" وحيث أن القوانين هي انعكاس لفلسفة النظام الحاكم فإن آليات تغيير السياسة التحريرية تتحكم فيها قوانين الممارسة الأخلاقية التي تعبر عن هذه الفلسفة وبما أن القوانين الأخلاقية والسياسة التحريرية يعكسان التزاما بتوجهات نظام الحكم فإن بعض الصحفيين يفسرون أن التزام رئيس التحرير بالسياسة التحريرية عند معالجة شكوى متعلقة بموضوع صحفي لا يشكل خرقا لأخلاقيات المهنة حيث يقول المبحوث رقم07 :"السياسة التحريرية هي التي تكون المتحكم الأول حسب وجهة نظري وعموما أخلاقيات المهنة لا تتنافى مع السياسة التحريرية في مؤسستنا"

وهي الإجابة التي قدمها بقية المبحوثين بأن رئيس التحرير يزاوج بين السياسة التحريرية وأخلاقيات المهنة وأنه لا يوجد فرق بينهما في مؤسسة "الشروق اليومي" ويشير الدكتور عبد الرحمن عزي في قراءته التقيمية لثالوث ووليليام روف أن الصحافة في الجزائر تنتمي إلى نظام الصحافة التجنيدية حيث تتبع الدولة إذ تكون هناك وزارة تتكفل بهذا الميدان حيث يعزز هذا النظام من المساندة النشطة لسياسات الحكومة في عملية تحقيق المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[11] ويقول الدكتور محمد سيد محمد أن سند الحكم في بلدان العالم الثالث يستند إلى ركائز من بينها الاعتماد الكبير على الإعلام ومحاولة تقويته في إطار مساندته للسلطة، وهذا الاعتماد على الإعلام يفسر لنا كيف أن الملك أو رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء يصبح تقريبا هو رئيس التحرير الفعلي في عديد من صحف العالم الثالث.[12] إضافة إلى طبيعة النظام الإعلامي فإن التمثلات التي تتشكل لدى الصحفيين وتصورات المؤسسات الإعلامية حول نمط مراقبة الحكومات والنظام الحاكم للعمل الصحفي من جهة وتصوراتها حول دورها في المجتمع من جهة أخرى تحدد العلاقة بين أفراد الجمهور ووسائل الإعلام ومكانتها الاجتماعية وفي هذا السياق يذكر الأستاذ محمد منير حجاب أن الايديولوجيات وأنماط تصور مؤسسات الإعلام للواقع الاجتماعي تُنتِجُ تأويلات متباينة للمضمون الإعلامي تظهر في الاختلافات بين ما يتم نشره كمحتوى أو كتفاصيل داخل النص الإعلامي من تلك التي لا تنشر وتبعا لطبيعة النظام الإعلامي قد تتحدد مكانة حارس البوابة وحلقات السلسلة التي تمر عبرها المعلومة، وهنا يقدم الدكتور محمد منير حجاب مثالا عن المجتمعات التي تخضع فيها وسائل الإعلام للسيطرة القومية حيث يبدأ الأفراد في التشكيك في صدق ما تنشره وسائل الاتصال الجماهيرية، لذلك تصبح سلاسل الاتصال الشخصي المواجهي، من فرد إلى فرد، مهمة جدا، وطويلة جدا، وتتطور بجوار سلاسل وسائل الإعلام الجماهيرية، وفي هذه الحالة نجد أن سلاسل الاتصال الشخصي، التي تنقل الإشاعات والأقاويل والمعلومات الخفية، بجميع أنواعها —من فرد إلى فرد– تقوم بالرقابة على وسائل الإعلام وتكملة نواحي النقص فيها.[13] من هنا فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الرقابة الاجتماعية على السياسة التحريرية ؟ وهو سؤال نحاول الإجابة عنه من خلال دراستنا الميدانية لمؤسسة "الشروق اليومي"

3-مساهمة الملاحظات والانتقادات في النقاش حول السياسة التحريرية

عن السؤال:هل تساهم ملاحظات وانتقادات وشكاوى المواطنين في النقاش بين هيئة التحرير والإدارة حول السياسة التحريرية؟ يجيب رئيس تحرير جريدة الشروق "بطبيعة الحال القراء هم بلا شك رأس مال أي مؤسسة إعلامية وبالتالي هم مصدر إثراء وتطوير للمؤسسة الإعلامية وهم مصدر الخبر في نفس الوقت، وهم الحاضنة للمنتوج الإعلامي وبالتالي حينما تتفق عدة أطراف أو قراء على نفس الملاحظة ليس هناك أي مشكل أو أي حرج في أن نتحدث عن ذلك وإذا كان القراء رأيهم صائب نقوم بهذه العملية بدون عقدة "

من خلال إجابة رئيس التحرير فإن التوافق الاجتماعي من طرف المواطنين القراء يساهم في دعم النقاش حول السياسة التحريرية بين هيئة التحرير والإدارة حيث أن القراء هم مصدر الخبر ومتلقي الخبر وبالتالي يمكن لهم أن يكونوا رقيبا على المعلومة من التحريف أو التأويل الذي قد يطالها أثناء المعالجة الإعلامية التي تؤطرها سياسة تحريرية معينة وهناك نوع من الانتقاء لهذه الآراء فقد جاء في إجابة رئيس التحرير أن الإجابات "الصائبة" من طرف القراء هي التي تُؤخذ بعين الاعتبار في خضم هذا النقاش ما يعني أن تأثير رأي الجمهور يظل محدودا نسبيا على السياسة التحريرية ويعتمد على رغبة رئاسة التحرير والإدارة في الاستفادة منها ويذكر روبير سولي وسيط جريدة لوموند Le Monde في مقاله "بنظرة القراء" أنه لم يتمكن رفقة زميله إيف مارك أشنبوم Yves Marc AJCHENBAUM سوى من نشر جزء صغير فقط من بريد القراء ورغم أنه قدم بعض التبريرات المتعلقة مثلا بضيق الوقت وتأجيله لنشر بعض الردود لظنه أنه سيتمكن من نشرها في وقت لاحق فقد قدم سولي اعتذاره للقراء وكل الذين راسلوه ولم يجدوا جوابا لأن البريد الذي لم يُنشر كان على حد قوله في كثير من الأحيان الأكثر أهمية[14] والملاحظ هنا أن عملية الانتقاء تضعف من فعالية الوساطة خاصة إذا كانت تخضع لاعتبارات غير موضوعية ونحن لا نهتم هنا عند مقارنة الوسيط ورئيس التحرير الوسيط بمسألة نشر مقال عن التجاوزات الصحفية من عدمه بقدر ما نهتم بالنقاش والتأثير الذي يمكن أن يطال السياسة التحريرية انطلاقا من ملاحظات الجمهور والذي يعتمد بشكل أساس على مستوى الحرية الذي يتمتع به الوسيط في نقد السياسة التحريرية ولكي نعرف بدقة مدى تأثير الرقابة الاجتماعية على السياسة التحريرية في "جريدة الشروق اليومي" كان لابد من معرفة درجة الحرية التي يمتع بها رئيس التحرير كوسيط في نقد السياسة التحريرية للصحفية

4-حرية رئيس التحرير(الوسيط) في نقد السياسة التحريرية في الشروق:

يقول رئيس تحرير جريدة الشروق اليومي " نحن لدينا توجه نحو التعليب l'embalage وبطبيعة الحال في سياق الخط الوطني، الإسلامي، العروبي، ولانخرج عن هذا الثلاثي: الوطنية، الإسلام والعربية وهذا الخط الافتتاحي ثابت غير قابل للنقاش ويمكن تغيير طريقة العمل وليس التوجه... فنحن لا نتناقش حول الخط الوطني جيد أم لا فهذا أمر مفصول فيه وتوجه عام بل نتحدث عن كيفية تجسيده، تحسينه، التعبير عنه بطريقة صائبة، كيف يكون هذا الخط في طريقه الصحيح ولا يحدث انحراف"

يتضح من خلال هذه الإجابة أن صحيفة "الشروق اليومي" تنتهج سياسة تعتمد من خلالها على طرح المواضيع في قالب وطني، إسلامي، وعروبي وهي الخطوط العريضة لسياستها التحريرية والتي تجسد خطها الافتتاحي العام ويكون النقاش حول طرق التعبير عن هذا التوجه من خلال انتقاء المواضيع التي تُحيل بشكل مباشر إلى تلك الأبعاد أو أن تكون تلك الأبعاد حاضرة كمقاربة لمعالجة الموضوع (التعليب) ولا يكون هناك نقاش حول التوجه المتعلق باختيار الأبعاد سالفة الذكر أو إستراتيجية التعليب كتوجه، حيث يكون النقاش حول كيفية التعبير عن التوجه الوطني الإسلامي العروبي أي من خلال انتقاء المواضيع التي تبرز من خلالها هذه الأبعاد أو محاولة إظهار الأخيرة بشكل بارز في المادة الصحفية إذ تتحدد ملامح السياسة التحريرية حسب الدكتور عبد العزيز شرف من خلال "ماذا ينشر؟ وكيف ينشر؟"[15] ويسمح النقاش في هذه الحالة حول طريقة التحرير أو طريقة التعليب ولكن لا تناقش مسألة التعليب في حد ذاتها وإذا كان التوجه الوطني الإسلامي والعروبي يمثل إيديولوجية الصحيفة كأحد العوامل المؤثرة على

السياسة التحريرية التي تعكس نظام الأفكار المتداخلة و المبادئ التي يؤمن بها المجتمع الجزائري واهتماماته الاجتماعية والدينية والأخلاقية والسياسية والثقافية[16] إلا أن عملية تعليب المواضيع وحتى ضمن هذا الاتجاه يحتمل بروز تأويلات داخل المادة الصحفية أثناء التحرير أو التعليق المصاحب للخبر الذي يستهدف غرض التعليب وعدم مناقشة هذا التوجه يعني عدم مناقشة بعض التجاوزات الصحفية التي قد تنجم عن الرغبة في معالجة المعلومة ضمن إطار السياسة التحريرية للصحيفة.

ومن خلال إجابة رئيس التحرير يبدو أيضا أن هامش مناقشة السياسة التحريرية لجريدة "الشروق اليومي" ضيق ويتعلق في الأساس بالأساليب التي يمكن أن تعزز من التوجه الأصلي والسياسة التحريرية للصحيفة، ويغيب التلميح إلى إعادة النظر في أسلوب معالجة الجريدة للمواضيع بناءا على ملاحظات القراء، هنا فإن وظيفة رئيس التحرير من خلال وضعه المهني ومسؤولياته المتعلقة بتجسيد السياسة التحريرية لمؤسسة "الشروق اليومي" تتعارض مع أهداف الوساطة والتي يقوم بتأدية مهامها بنفسه، وهو ما يعني أن تحقيق هذه الأهداف يستلزم استحداث منصب خاص بالوسيط داخل هذه المؤسسة وذلك لتخرج سيرورة الوساطة عن تأطير السياسة التحريرية وتخضع إلى التأطير العام لأخلاقيات المهنة الصحفية، ومنه كان لابد لنا من الاهتمام بمدى إمكانية التوصل إلى استحداث منصب الوسيط داخل مؤسسة "الشروق اليومي" والظروف التي يمكن أن تساعد أو تعرقل التوصل إلى ذلك

5-توظيف وسيط إعلامي في مؤسسة الشروق اليومي:

تتباين الإجابات بخصوص ضرورة استحداث منصب الوسيط داخل مؤسسة "الشروق اليومي" فهناك من المستجوبين من يذهب إلى اعتبار أنه أمر ضروري وهناك من يعتبر أن المؤسسة ليست بحاجة إلى أن يفرد هذا الدور إلى شخص محدد في ظل وجود من يقوم بهذا الدور في المؤسسة حيث يقول المبحوث رقم 01(رئيس التحرير): "أرى بأن رئاسة التحرير تمثل الوسيط فحينما يَقْدُم الشاكي ليشتكي بصحفي معين، فهو يُقدم شكواه لرئيس التحرير، ونحن لدينا محامي الجريدة هو الوسيط أيضا على مستوى المحكمة عندما تصل القضية إلى العدالة، وبالتالي الوسيط هو منصب وهمي وأراه زائداً لن يحل المشكلة بل سيزيد من طول الطابور قبل الوصول إلى الحل وتصبح العملية بيروقراطية حيث يوجهك الوسيط نحو الصحفي والصحفي نحو الوسيط والوسيط يوجهك نحو رئيس التحرير والأخير نحو المحامي لذلك فالأمور أحسن دون وسيط على حد اعتقادي"

وبالنسبة لإجابات الصحفيين المبحوثين فقد كانت متكافئة بين من يدعم تنصيب وظيفة الوسيط الصحفي داخل صحيفة "الشروق اليومي" وبين من يرى أنها غير ضرورية:

أسباب رفض توظيف الوسيط الصحفي:

يقول المبحوث رقم07: "أرى أن رئيس التحرير قادر على تولي هذا الدور أو رئيس القسم ولا أرى في الوسيط وظيفة إضافية ضرورية " ويقول المبحث رقم 02: "أعتقد أن الأمر يتعلق أكثر بالمؤسسات التي بها عدد كبير من الصحفيين نحن عددنا في حدود الأربعين صحفي هنا بالمقر نلتقي يوميا ومن الهين للشخص الشاكي أو المستفسر الوصول إلى كاتب المقال أو المسؤول مباشرة"

أسباب تبرر توظيف الوسيط الصحفي:

يقول المبحوث رقم 11: "كفكرة جيدة لأن الصحفي لا يملك الوقت الكافي ليطلع على انشغالات المواطنين والوسيط من خلال مقابلاته ولقاءاته المستمرة مع المواطنين يكون أكثر اطلاعا على مشاكلهم " وفي نفس السياق يقول المبحوث رقم08:"نعم فالوسيط شخص متكون وعلى اطلاع بدوره ينقل انشغالات الصحفي للمواطن والعكس"

من خلال ما تقدم نستنتج أن رئيس التحرير يعتبر أن دور الوساطة جزء من وظيفته وأن تجاوز النزاع بين الصحفي والشاكي لحدود المعالجة الودية يجعله من اختصاص محامي المؤسسة وعليه فإن استحداث الوسيط كوظيفة مستقلة في المؤسسة "الشروق اليومي" لا تقدم إضافة تذكر بل يكون لها أثر سلبي بيروقراطي يعرقل من سير العملية خاصة وأن عدد الصحفيين ليس كبيرا كما أشار إلى

ذلك المبحوث رقم 02 ما يعني أن مراقبة عمل الصحفيين وجودة إنتاجهم تقتصر على رئيس التحرير حيث لا توجد ضرورة هيكلية وتنظيمية لاستحداث وظيفة الوسيط الصحفي حسب خصائص المؤسسة، في الوقت نفسه فان نصف عينة الصحفيين ترى أن وظيفة الوسيط يمكن أن تُساعد الصحفيين على وجه الخصوص في التفرغ لعملهم المتعلق بجمع الأخبار والتحرير بدلا من المناقشة الدائمة للشكاوى والانتقادات التي يمكن أن تؤثر على وظيفتهم الأساسية.

ومن هنا فإنه يمكن القول أن مؤشرات الوضع الداخلي في مؤسسة "الشروق اليومي" لا تشجع كثيرا على التوجه نحو استحداث منصب وسيط صحفي داخل المؤسسة فذلك يعد بالنسبة لرئيس التحرير تدخلا في صلاحياته المتعلقة بمراقبة العمل المهني للصحفيين، كما أن الصحفيين الذين تعودوا على أن يكون رئيس التحرير وسيطا في حل المشاكل والنزاعات بينهم وبين القراء لا يرون ضرورة لوجود شخص آخر توكل إليه مهمة الوساطة ويبدو أن التفسير الأقرب لشرح هذه الإجابات يتعلق بمكانة ووظيفة رئيس التحرير فهو حارس البوابة الذي يطبق السياسة التحريرية للجريدة التي يعرف معالمها الصحفيون العاملون بمؤسسة "الشروق اليومي" كما أن المقال الذي يصدر في الجريدة يحمل موافقة مسبقة من رئيس التحرير وبالتالي فإن هناك توقعا لأن يدافع رئيس التحرير عن المقال وعن السياسة التحريرية –كما جاء في عنصر سابق– وبالتالي عن إنتاج الصحفي وإن كان ذلك بعيدا عن الهدف الأساسي الذي تنشده الوساطة الصحفية، والصحفي يعيش ضغطا مهنيا أثناء أدائه لعمله وهو من هنا قد يستبعد فكرة أن يتم انتقاده أو إعادة النظر في طريقة عمله فقد يشكل ذلك ضغطا إضافيا ويرى جزء من الصحفيين أن الوسيط بإمكانه أن يكون بمثابة جامع للشكاوى والانتقادات بحيث يجنب الصحفيين الضغط ويسمح لهم بالتفرغ لمهامهم في جمع الأخبار وتحريرها خاصة وأن خبرته في مجال الوساطة تسمح له بنقل انشغالات المواطن للصحفي و شرح العملية الصحفية للمواطن وهنا نلاحظ أن الهدف يتعلق بتخفيف الضغط عن الصحفيين والدفاع عنهم بشكل أساس.

النتائج:

- يدافع رئيس التحرير جريدة "الشروق اليومي" عن القراء والمشتكين ليجنب المؤسسة المتابعة القضائية ويحافظ على صورتها أمام القراء
- يوجه رئيس التحرير كوسيط خطابا خاصا إلى الصحفيين للمحافظة على مردوديتهم وعلى الإنتاج الإعلامي الذي تقدمه المؤسسة
- تتعلق وساطة رئيس التحرير بين الصحفيين والقراء المنتقدين والمشتكين بممارسة دور رجل العلاقات العامة أكثر من الوسيط الصحفي
- تستغل الوساطة في مؤسسة "الشروق اليومي" كواجهة للتعبير عن شفافيتها ومصداقيتها
- تتحدد معالم الخط الافتتاحي لجريدة الشروق اليومي في الخط الوطني، العروبي، الإسلامي والاعتماد على أسلوب التعليب كتوجه
- تؤطر السياسة التحريرية قرارات رئيس التحرير عند قيامه بمهمة الوساطة
- تتحكم تمثلات مالك المؤسسة عن طبيعة نظام الحكم في الجزائر في طبيعة السياسة التحريرية لجريدة "الشروق اليومي"
- لا يوجد نقاش عن تغيير السياسة التحريرية حيث تتعلق الاستفادة من آراء وملاحظات القراء بكيفية تحسين طرق تطبيقها وهو ما يحيل إلى غياب تأثير الرقابة الاجتماعية على الإنتاج الصحفي لجريدة "الشروق اليومي"
- يتناقض الوضع المهني لرئيس التحرير كحارس للبوابة مع أدائه لدور الوسيط حيث يؤطر الوساطة في حالة "الشروق اليومي" البعد الخاص بالسياسة التحريرية بدلا من البعد الخاص بأخلاقيات المهنة الصحفية
- وجود رئيس التحرير كحارس للبوابة لا يساعد على استحداث وظيفة الوسيط داخل مؤسسة "الشروق اليومي"
- يعتبر رئيس التحرير أن دور الوسيط يشكل تدخلا في صلاحياته
- التوافق المسبق بين الصحفيين ورئيس التحرير حول السياسة التحريرية يجعل من استحداث وظيفة الوسيط أمرا مستبعدا

- تتعلق فائدة الوسيط كوظيفة بالنسبة لتصورات الصحفيين بجمع الشكاوى والتخفيف من ضغطها على الصحفيين

خاتمة:

نستنتج من خلال ما سبق بأن رئيس التحرير يكون غير قادر على تحقيق أهداف الوساطة الإعلامية المتعلقة بمراقبة السير الأخلاقي للعمل الصحفي في الجريدة وانتقاد المؤسسة الصحفية بناءا على ملاحظات الجمهور أو المساهمة في تغيير السياسة التحريرية للجريدة استجابة لانتقادات القراء إذ لا يتمتع رئيس التحرير بمستوى الحرية الذي يمكنه من ذلك كما أن وظيفته تتعلق أساسا بضمان عدم الحياد عن معالم السياسة التحريرية والخط الافتتاحي للجريدة وتوجهها ومن هنا فإن أدائه لدور الوسيط يدفعه لأن يأخذ منحى رجل العلاقات العامة الذي يحاول الحفاظ على مصلحة المؤسسة، فهو يحاول أن يجنب الجريدة أن تكون محلا للمساءلة القضائية المترتبة عن شكوى من السلطات والجهات النافذة، ويحاول في الوقت نفسه المحافظة على صورة المؤسسة في ذهن القراء والمواطنين، كما يسعى أيضا إلى المحافظة على مردودية الإنتاج الإعلامي للصحفيين ويراعي في تعامله مع الجمهور الخارجي والداخلي للمؤسسة السياسة التحريرية التي ينبغي ألا يحيد عنها.

ونلاحظ أن التناقض بين دور رئيس التحرير كحارس للبوابة ووظيفة الوسيط تظهر في الاختلاف بين الرقابة القبلية والبعدية على الإنتاج الصحفي، فرئيس التحرير يقوم بدور مسبق قبل صدور المقال على صفحات الجريدة، وهو بعد أن يسمح بنشره يتحمل مسؤولية ما كتب إلى جانب الصحفي لذلك فإن وجود وسيط يقوم بتقييم بعدي لما تصدره الجريدة يعني إعادة النظر في تحكيم رئيس التحرير ومن هنا تبرز علاقة التضاد بين رئيس التحرير كممثل للسياسة التحريرية والوسيط كممثل لأخلاقيات المهنة الصحفية وعليه فإن ممارسة الوساطة من قبل رئيس التحرير تمثل وضعا غير صحي لا يُمَكِّنُ من تحقيق أهدافها المتعلقة بالرقابة الاجتماعية على وسائل الإعلام.

الإحالات:

[1] http://www.mygsio.gsio-iraq.org/neshat/_3.pdf consulté le 1 mai 2016, a 12h25 modifié

[2] فضيل دليو، تقنيات المعاينة في العلوم الإنسانية والاجتماعية،دار هومة، الجزائر 2015 صص 89،90 بتصرف

[3] المرجع نفسه ص 85

[4] Benoît GREVISSE, Déontologie du journalisme : enjeux éthiques et identités professionnelles, de boeck, 1ère édition, 2010 p 237 traduit modifié

[5] عبد الرحمن عزي ، دعوة إلى فهم علم الاجتماع الإعلامي،الدار المتوسطية للنشر، الطبعة الأولى، تونس، 2010 ص 23 بتصرف

[6] Arnaud STIMEC La Médiation en entreprise, Dunod, Paris, 2004, p23 traduit modifié

[7] Guy LESŒURS et al., « Le médiateur vu par lui-même : Résultats d'une enquête qualitative auprès des médiateurs », Humanisme et Entreprise, 2009/4 n° 294 p 2 traduit

[8] Yves AGNÈS, Les médiateurs de presse en France, Les Cahiers du journalisme no 18 – 37 traduit modifié Printemps 2008 p

[9] Frédérique Béal Médiateur de presse ou press ombudsman la presse en quête de crédibilité a-t-elle trouvé son zorro http://www.alliance-journalistes.net/IMG/pdf/mediateur_int_exe_bat.pdf consulté le 16/12/2014 a 09h53 p5 traduit modifié

[10] عبد الرحمن عزي مرجع سابق ص 30

[11] المرجع نفسه ص 81 بتصرف

[12] محمد سيد محمد ،المسؤولية الإعلامية في الإسلام،الطبعة الثانية،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 ص 231

[13] محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، دار الفجر للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، القاهرة، 2010 ص 270

[14] روبير سول، بنظرة القراء، ترجمة آمال عميرات، مجلة فكر ومجتمع طاكسيج كوم للنشر والتوزيع، العدد الأول يناير 2008 ص 119 بتصرف

[15] الأمير صحصاح، الصحافة التحريرية في الصحف اليومية، موقع مدرسة الصحافة المستقلة مقال وضع على الموقع يوم الأربعاء 24-11 -2010 تم الاطلاع على الرابط http://www.ijschool.net/news.php?action=view&id=371#.VxhPJnpEN60 على 12 :24 بتصرف

[16] المرجع نفسه بتصرف

باللغة العربية:

1) الأمير صحصاح، الصحافة التحريرية في الصحف اليومية، موقع مدرسة الصحافة المستقلة مقال وضع على الموقع يوم الأربعاء 24-11 -2010 تم الاطلاع على الرابط http://www.ijschool.net/news.php?action=view&id=371#.VxhPJnpEN60 على 12 :24 بتصرف

2) روبير سول، بنظرة القراء، ترجمة آمال عميرات، مجلة فكر ومجتمع طاكسيج كوم للنشر والتوزيع، العدد الأول يناير 2008

3) عبد الرحمن عزي ، دعوة إلى فهم علم الاجتماع الإعلامي،الدار المتوسطية للنشر، الطبعة الأولى، تونس، 2010 ص 23 بتصرف

4) محمد سيد محمد ،المسؤولية الإعلامية في الإسلام،الطبعة الثانية،المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986

5) محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، دار الفجر للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، القاهرة، 2010

باللغة الفرنسية:

1) Arnaud STIMEC La Médiation en entreprise, Dunod, Paris, 2004

2) Benoît GREVISSE, Déontologie du journalisme : enjeux éthiques et identités professionnelles, de boeck, 1ère édition, 2010

3) Frédérique Béal Médiateur de presse ou press ombudsman la presse en quête de crédibilité a-t-elle trouvé son zorro http://www.alliance-journalistes.net/IMG/pdf/mediateur_int_exe_bat.pdf consulté le 16/12/2014 a 09h53

4) Guy LESŒURS et al., « Le médiateur vu par lui-même : Résultats d'une enquête qualitative auprès des médiateurs », Humanisme et Entreprise, 2009/4 n° 294

5) 1 mai 2016 consulté le http://www.mygsio.gsio-iraq.org/neshat/_3.pdf

6) Yves AGNÈS, Les médiateurs de presse en France, Les Cahiers du journalisme no 18 – Printemps 2008